

عرض كتاب

Modern History of the Arab Countries

تأليف : V. Lutsky

إن كتاب « التاريخ الحديث للدول العربية » عمل على من تأليف
فلاديمير لونسكي (الذي عاش في الفترة من ١٩٠٦ حتى ١٩٦٢) والذي يمد من أشهر
المؤرخين السوفيت للتخصصين في تاريخ الدول العربية .

ويجد هذا الكتاب أول محاولة في المؤلفات السوفيتية والروسية لكتابة تاريخ
عام للدول العربية مجتمعة . ولا يعني ذلك أنه لا توجد كتابات عن العالم العربي ؛
فهناك كثير منها ، ولكن عن دول عربية بينها .

يتناول الكتاب التطورات السياسية والدبلوماسية الرئيسية في التاريخ العربي
منذ الفتح التركي حتى هدنة موردرس Mudros عام ١٩١٨ التي وضعت حداً للحكم
التركي في الشرق العربي . ويتعرض المؤلف للنسل الأجنبي في الدول العربية وسيطرة
الأوروبيين عليها . كما تبنى صفحات كثيرة من الكتاب بالتطورات الداخلية للدول
العربية وإصلاحاتها وظهور فكرة القومية وحركات التحرر الوطني . كما يعالج
الكتاب حملة نابليون وفترة حكم محمد علي والحروب التي أثارها وثورة عرابي في
مصر عام ١٨٨٢ . وقيام الدولة للهدية في السودان (١٨٨١ - ١٨٩٨) ونضال
البدو الجزائريين ضد السيطرة الفرنسية بقيادة الأمير عبد القادر . وكذلك الحركة
الوهابية في الجزيرة العربية ثم الثورة العربية التي نشبت خلال الحرب العالمية الأولى .

وقد وضع الكتاب أساساً باللغة الروسية ثم طبعت له الترجمة الإنجليزية — التي بين أيدينا — في موسكو عام ١٩٦٩ . ويحتوى الكتاب على سبعة وعشرين فصلاً بالإضافة إلى مقدمة وثلاثة فهارس هي : فهرس بالإعلام — فهرس بالأسماء الجغرافية — فهرس بالموضوعات . ويقع الكتاب في ٤٢٢ صفحة من القطع المتوسط .



ومن الناحية المنهجية لم يثبت الكتاب المصادر التي اعتمد عليها ، سوى ما ورد في بعض حواشيه هنا وهناك لبعض الكتب وبصفة خاصة مؤلفات كل من ماركس وإنجلز ولينين وبعض المؤلفات التاريخية الكلاسيكية لكل من : Cromer, Young, Elgood, Palgrave, Rothstein . كما ورد في متن الكتاب إشارات لكتابات قلة من المؤلفين العرب هم على سبيل النجدي الجبري وجورج أنطونيوس ومحمد صبرى .

وربما يؤخذ هذا التصور من حيث قلة الاستعانة بالمصادر العربية لئلا هذه الدراسة العلمية . ولكن نظرة فاحصة للكتاب ومادته التاريخية تثبت عكس ذلك . ومرد ذلك — في اعتقادي — إلى أن المؤلف لم يجد له أن يتولى نشر كتابه بنفسه أو الإشراف على ترجمته إلى الإنجليزية عند طبعه ؛ حيث تم ذلك بعد وفاته . يضاف إلى ذلك أن معظم فصول هذا الكتاب عبارة عن محاضرات ألقاها مؤلفه على طلبة جامعة موسكو ومعهد الدراسات الإفريقية والشرقية وغيرها ، أو حتى مقالات وبحوث نشرت في المجلات العلمية المتخصصة . ثم جمعت هذه المحاضرات والبحوث ووضعت في كتاب — هو الذي بين أيدينا — . ربما كان ذلك من وراء عدم إثبات المصادر بالطريقة التقليدية سواء في حواشٍ البحث أو في ثبوت مستقلى في نهايته

وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن المؤلف لم يكن لينى وقتها بطبعها .

وعلى أية حال يبدو واضحاً أن المؤلف استفاد في بحثه هذا بالمديد من المصادر العربية وغير العربية — يتضح ذلك من الدقة في كتابة المصطلحات التاريخية والأسماء العربية والتركية وغيرها . وهي دقة يحسد عليها مؤلف أجنبي ، وإن كانت هناك بعض الأخطاء إلا أنها ضئيلة جداً — تكاد ولا تظهر في الكتاب من ناحية ، ومن ناحية أخرى لا يمكن مقارنتها بنيرها من الأخطاء التي ترد في الكتب الأجنبية — الأخرى التي تناولت تاريخ العالم العربي في نفس الفترة وخاصة من جانب الكتابات والمؤلفات العربية .

والكتاب في جملته جديد في منهجه ووجهات النظر التي يطرحها . ربما يرجع ذلك إلى وهي المؤلف بالأحداث التاريخية ومقدرته على تحليلها وتقديمها وردّها إلى منابعها الحقيقية التي خرجت منها . ويلبى أن نشير إلى تلك الدراسة القيمة عن المجتمع العثماني : ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القرون ١٦ ، ١٧ ، ١٨ والتي كانت من وراء قدرة المؤلف على تفهم طبيعة التاريخ الحديث للعالم العربي .

ولسوف أشير إلى مصر وتاريخها كنثال لوجهة النظر الجديدة تلك . وهي التي يمكنني أن أتمرض لها بشيء من الثقة .

فالتفسير والنظرة التي نظر بها الكتاب إلى كل من أعضاء أسرة محمد على إبتداء منه هو ذاته حتى اسماعيل ؛ نظرة تقديمية ترى أنهم ساعدوا وعجلوا بقيام بورجوازية مصرية على النمط الغربي مما يدفع بحركة التطور خطوة إلى الأمام . في نفس الوقت الذي لم تتنازع مطلقاً عن إبراز أخطائهم العامة في حق مصر وشعبها ومنها :

أن للوآف بعد أن يورد دراسة إقتصاديه رقيقة لديون مصر لكل من الدول الأجنبية وبنوك أوروبا من ناحية ، والشعب المصرى من ناحية أخرى ، يبين مدى ما تمت به الأولى من حماية وصمانات وأرباح طائلة ، فى نفس الوقت الذى يوضح مدى الغبن الذى عومات به ديون المصريين أنفسهم ، فمن مزايا محدودة جداً إلى ماطلة ثم إلى مصادر فى نهاية الأمر . وهى نظرة ذات دلالة باعتبارها كانت إيذاناً بوضع مصر تحت السيطرة الأوربية ثم الإنجليزية فى النهاية إلى درجة بعد الاحتلال المسكرى معها نتيجة حتمية .

وكرر فعل لذلك كان لزاماً على المصريين أن يدافعوا عن أنفسهم ضد السيطرة الأجنبية أولاً وقبل كل شىء بعد أن أدركوا أن غضبهم على خديبيهم أمر لا يفيد فى قليل أو كثير لإدراكهم مدى خضوعه لدائتيه الأجانب من حكومات وبنوك وغيرها وهو الأمر الذى دعا حكومات تلك الدول صاحبة « الامتيازات » فى مصر إلى التوحد فى تصديها لحركة المصريين ، كما دفعها إلى أن تسلم لاجلئها فى النهاية — رغم ما كان بينها جميعاً من تنافس — « بالوصاية » على مصالحها فى مصر وهو إذا لم بعد إعترافها جميعاً بوضع لاجلئها فى مصر كأمر واقع فهو على الأرجح يعد من قبيل « التعامل مع الحاكم الأقوى » فى مصر ، إن لم يكن حاكمها الوحيد .

ومن التفسيرات للوضعية التى يوردها الكتاب ، تحليله لموقف اسماعيل من الحركة الوطنية بل محاولته تشجيع قيام حركة وطنية مناوئة للسيطرة الأجنبية عندما أحس بوطأتها . ومن ثم تصدى تلك القوى له وعزله فى النهاية دون إذاعة خبر الغزل على الشعب — الذى كان قد ساند خديبيه فى هذا الموقف لتوحد رغبتها عاماً — إلا بعد رحيله عن مصر وإقامة حاكم جديد معروف « بجهله » — وهو ابنه توفيق — مما ساعد فى تنفيذ مخططات تلك القوى الأجنبية . وبالرغم من ذلك

وبالرغم من ذلك قام الشعب — أو على الأصح — بفئات التي علت بخبر العزل بالتمير عن غضبها تجاه قرار العزل في شكل مظاهرات . وهو ما يفسر قوة حجم هذه المظاهرات كفاءً وكما .

وكذلك من التفسيرات الطريفة طبيعة الخلاف الذي شب بين جناحي الحزب الوطني — أو بمعنى أدق — الحزبين الوطنيين اللذين تكون كل منهما في عام واحد هو عام ١٨٨١ ، أحدهما بزعامة شريف وسلطان ، والآخر بزعامة عرابي ورفاقه . وهو خلاف بين ما يمكن تسميتهما « بالمعتدلين » و « للتطرفين » في الاتجاه الوطني والحرص على المصالح الوطنية . بعد أن نجحاً مؤقتاً أمام مقاومة حكومة رياض « الرجبية » والتي بدت مصرية في ظاهرها وإن كانت أجنبية في جوهرها . وبعد أن نجحاً مما في إسقاطها كان ثراءً أن يفتقروا بفعل للتناقضات القائمة بينها من حيث تمثيل كل منهما للطبقة التي ينبع منها ويعبر عن مصالحها .

وإذا كان للتطرفون قد وقفوا أولاً في خطأ فادح بقصر مطالبهم على مصالح ذاتية دون تصديها لمطالب كل الجماهير ، فإنه كان خطأ مزدوجاً حين سمحوا لأنفسهم بالتعاون مع « المعتدلين » ما أتاح الفرصة للقوى « الرجبية » للمثلة في الحديو توفيق — الذي كان يمثل المصالح الأجنبية أكثر من تمثيله للشعب الذي يحكمه — بأن تأخذ زمام المبادرة في كثير من الأحيان ، وهو ما أجهض حركتهم حتى بعد أن أتبعته لهم فرصة الحكم والالتحام بالجماهير بل والتمير الكامل عن مطالبها وذلك بعد مقابلة سبتمبر ١٨٨١ الشهيرة التي لم تكن لتوافق عليها القوى الأجنبية ومصالحها من ورائها .

وقد تمثلت القطيعة بين الحزبين عندما رفض الجناح « المقول » بزعامة شريف تولى الحكم مستنداً على حماية أجنبية فاقعة بعد أن بداه سنداً آخر ممثلاً في أعضاء مجلس النواب « ممثلي الشعب » أو على الأدق ممثلي مصالحهم . الأمر الذي يفسر

سلسلة الأخطاء المتلاحقة التي وقع فيها هذا الجناح المتدل ، والتي عاد من جديد إلى مهادنة « للتطرفين » في مواجهة النظرمة الأجنبية وتهديده لسيادتها واستقلالها . وإن كانت قمة القطيعة بدت جلية عندما حاول للتطرفون - أثناء تقلدهم السلطة - الترويج باصلاحات شعبية ، زراعية في الحقل الأول مما أزعج « للمتدلين » على مصالحهم فباتوا يناوئونهم إن لم يكن يستعينوا عليهم بالحديو وحق بالأجانب حيث التفت مصالحهم جميعاً أمام ذلك الخطر الجسيم . مما يؤكد تفويتهم الفرصة على للصربين عند محاولتهم للتخلص من السيطرة الأجنبية ومنحها للأجانب ممثلين في إنجلترا لأحكام قبضتهم على مصر ومواردها .

وقد حاول الحديو - ممثلاً لهذه المصالح ومسنداً منها - أن يضرب « للتطرفين » - أثناء تقلدهم السلطة - بفرض تقويض حركتهم مما كان سبباً في خلاف حاد وقع بينه وبينهم إلى أن يوغل في تطرفه تجاه الآخر . وليس صحيحاً أن مسألة « الليزانية » كانت هي السبب الرئيسي في الأزمة القائمة وقتذاك . بل إنها كانت واجهة لذلك الخلاف الذي دفع للتطرفين إلى التمسك بعزل الحديو أولاً وقبل كل شيء .

وأمام قوة « للتطرفين » للتعاظم - بالتفاف الجماهير حولها - ارتقى الحديو ورجاله في أحضان الأجانب مما سمح بالاحتلال في النهاية . وإذا كان من خطأ جسيم آخر وقع فيه « للتطرفون » - بعد هزيمة التل الكبير - فذلك أنهم وقعوا تحت تأثير « للمتدلين » ونصائحهم بالتسليم في نفس الوقت الذي وضع فيه تماماً مدي التعاون للطلق بين « للمتدلين » والقوي « الرجمية » لتدعمة بالأجانب .

وتحديث للؤايف عن طبيعة الحركة الوطنية التي برزت بعد حقبة من وجود الاحتلال فيرى أنها كانت ذات سمات « رجمية » عندما نادى بإحياء الإسلام - أو ما عرف بحركة « النجديد » - ممثلة في محمد عبده ومدرسته ، عن طريق بعض

الاصلاحات الاقتصادية والثقافية كما أنها قبلت مبدأ « الكفاح السياسي » أسلوباً لمواجهة السيطرة الأجنبية .

وقد أخذت تلك الحركة الوطنية شكلاً آخر على يد مصطفى كامل : الذى كان كان تعاوناً مع جماعة الكتاب الفرنسيين الاستعماريين أمراً له منزاه ولم يكن مجرد صدفة عارضة . ذلك لأنه يمثل فكرة مصطفى كامل القائمة على استخدام التناقض القائم بين مصالح المستعمرين الأجانب كوسيلة للحصول لمصر على بعض المكاسب . وإن كان ذلك يمد استمراراً للخطأ الذى وقع فيه الجيل السابق من حيث تفاضيه عن قوة المصريين القادرات ومدى ما يمكن أن تحققة مصلحة مصر والمصريين . بالإضافة إلى وقوعه فى نفس خطتهم المتمثل فى استخدام « التهيج السياسى » أسلوباً « الكفاح » . وقد استمر ذلك قائماً حتى حادثة دنشواى فى يونيو ١٩٠٦ عندما أجبر الاحتلال على التنازل - بعض الشيء - للمصريين ، ولكن دون أن يغير الوطنيين شيئاً من أساليب عملهم ، ربما لاعتقادهم أن « الكفاح السياسى » قد حقق لهم بعد ما كانوا يبتشدون .

كل ذلك فى نفس الوقت الذى قدرت فيه بريطانيا ضرورة إتيان سياسة جديدة مع الوطنيين بمحاولة خلق حزب من المصريين « أصحاب المصالح الحقيقية » - كما كانوا يسمون - بالإضافة إلى محاولة كسب ود الحديو باعطائه قدراً يسيراً من الحرية كمحاولة لانتزاع كل منهما من برائن الوطنيين أولاً ثم دفعهم لمساءمتها وتأنييد سياستها ثانياً .

وما كتب عن مصر بهذه النظرة الواعية كتب عن سائر البلدان العربية الأخرى التى تناولها للأؤاف بالدراسة ، ولعل مرجع ذلك هو أن المؤلف كتب كتابه - بحوث - من وجهة النظر المادية كما صرح بذلك واضح مقدمة الكتاب ، وهى

وجهة النظر التي تجعل للمجتمع بكل طبقاته — مدفوعاً بعوامل اقتصادية — الكلمة العليا في تشكيل مواقفه وفرض نفسه على الأحداث أولاً وأخيراً .

وهذا المنهج الذي عولج به هذا الكتاب جديد ولا شك ، ربما نحس أننا في حاجة إلى استخدامه عند كتابة تاريخنا بأنفسنا حتى — على الأقل — نخلق توازناً مع ذلك المنهج الذي ظل لفترات طويلة يكاد يكون المنهج الوحيد لكل من ساهم في كتابة المجتمع العربي الحديث ونعني به المنهج المثالي الذي يركز على الشخصيات وأدوارها في صنع التاريخ .

إعداد

عبد الخالق عمدة لاشين